كلمة عابرة

المراجعة الفلسطينية واجبة

لم يكن الفلسطينيون أشدّ حاجة مما هم عليه الآن لمراجعة جذرية لسياساتهم البعيدة وخططهم القريبة، ولمن يمثلونهم في العمل الوطني، خاصة أن إسرائيل على الناحية الأخرى تحقق بثبات وثقة خطواته عملاقة نحو أهدافها التي يُنقص كل نجاح فيها من الحقوق الفلسطينية؛ وقد نالت إسرائيل في الفترة القصيرة الماضية تأييداً عملياً غير مسبوق من أمريكا في نقل السفارة إلى القدس، وفي الاعتراف بضم الجولان، وفيما يتسرب منه الأيام مما يُطلق عليه (صفقة القرن) والتي يبدو أن النية تتجه فيها لحصر القضية الفلسطينية في حدود الأبعاد الإنسانية لفئة من البشر.

أهم ملامح مسار إسرائيل المتقدم بمعدلات فائقة هو رهانها منذ تأسيسها قبل إنشائها على توطيد تحالفها مع القوة العظمى الراجحة في النظام العالمي، بدأت ببريطانيا مُمثلة الاستعمار القديم، ثم تحولت إلى قوى اليسار الأوروبي في صعوده، ثم انتقلت إلى أمريكا، وبدأت بالعلاقة مع الديمقراطيين، ثم ظهر واضحاً اهتمامها بالجمهوريين، ثم مع الجناح اليميني فيهم، مع ملاحظة أنها لم تهمل قط أياً من تحالفاتها القديمة، ولم تستهن بأي من خصومها، أو بمن لا يتحسبون لها في أي دولة من الدول التي تعتمد عليها، بل أبقت دائماً على خطوط اتصال حتى مع اليمين العنصري المعادي في مقولاته الأساسية لليهود والذي يختصر إسرائيل في هذه النقطة. أضف إلى هذا أن إسرائيل كانت شديدة الجدية في تطوير أوضاعها الذاتية في العلوم الحديثة وفي الصناعات المتطورة، وهو ما لا يجب أن تقتصر مواجهته على السخرية من فشل محاولتها قبل أيام في الوصول للقمر، بل كان يجب الانتباه إلى أن هذا الفشل يعني اقترابها من النجاح في طموحها، بما يزيد الهوة مع الفلسطينيين.

أول ما يستحق المراجعة الجادة من الفلسطينيين إيمانهم القديم الراسخ بأن حركة التاريخ تلقائياً في مسلمتهم، وأنه لا يصحّ إلا الصحيح، وأن الصحيح هو حصولهم على كامل حقوقهم..إلخ، كما يجب الاهتمام بأن أهم عوامل قوة المجتمع الإسرائيلي تتمثل في تغيير قياداته، وأن التغيير نحو المزيد من التشدد.

أحمد عبدالتواب

ahmadeawwab@gmail.com

الزيارة

◄ د. أحمد يوسف أحمد

كنت أتابع بعض الصحف العربية قبل زيارة الرئيس الأخيرة للولايات المتحدة ورصدت فيها اتجاهين رئيسيين أولهما يرتبط بالاتجاهات المحبة لمصر والقدرة لدورها العربي وكان يشوبه إشفاق على الرئيس لصعوبة مهمته إذ تتم الزيارة في وقت صعب بكل المقاييس عقب الاعتراف الأمريكي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان وقبيل الإعلان عما يُسمى صفقة القرن التي لا يوجد شك في انحيازها الفادح لإسرائيل ناهيك باستمرار الجهود الأمريكية لتشكيل ما يُسمى الناتو العربي، وهي تسمية فاسدة لفكرة أكثر فساداً، أما الاتجاه الثاني فأصحابه من الكارهين لمصر ونظامها وقيادتها وكان ينضح بتشف مسبق فيما ستؤول إليه الزيارة على نحو يُفضح عجز السياسة المصرية الخارجية وتبعيتها، ورغم ذلك في هذه السياسة في ظل الظروف المعقدة المحيطة بها فقد أصابني بعض التوتر ليس توقعاً لمكروه وإنما تقدير للصعاب فمصر تتعامل في هذه الزيارة مع القوة الأولى في العالم وتحرص على استقرار علاقاتها معها في ظل السياسة الراهنة لرئيسها الحالي الذي لا يتردد في تبني أكثر المواقف صراحة وأكثرها تعارضاً مع المصالح العربية وفي إهانة حلفائه الكبير منهم قبل الصغير.

تابعت الزيارة وتوقفت أمام مواقف الرئيس المعلنة من ثلاثة قضايا مهمة: الصراعات الدائرة في بعض الدول العربية- الصراع العربي-الإسرائيلي- ما يُسمى الناتو العربي. في القضية الأولى تمسك الرئيس بالسياسة المصرية الصحيحة التي لم تحد عنها يوماً رغم ما سببته أحياناً من مشكلات في علاقة مصر ببعض أصدقائها والمتمثلة في دعم الدولة الوطنية العربية والحلول السياسية للصراعات الدائرة فوق أرضها والتصدي للإرهاب الذي ينخر في عظامها، وفي الثانية جاء التعبير عن موقف الرئيس بما نصه: مصر ستظل داعمة أي جهد مخلص يضمن التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية استناداً إلى قراراته الشرعية الدولية ومرجعياتها وحل الدولتين وما تضمنته المبادرة العربية على نحو يحفظ الحقوق الفلسطينية الأمر الذي من شأنه صياغة واقع جديد بمنطقة الشرق الأوسط يحقق تطلعات شعوبها في الاستقرار والبناء والتنمية والتعايش في أمن وسلام. ويدرك من يتابع التصريحات عن صفقة القرن أن وجهة النظر هذه على طرف نقيض معها، أما في القضية الثالثة فقد أشار ترامب إلى أنه يعمل على تعزيز شراكة بلاده مع مصر وتشجيع الاستقرار الإقليمي وتحقيق التقدم في التحالف الاستراتيجي الخاص بالشرق الأوسط، أما الموقف المصري فكان الإدلاء بعبارات عامة عن الشراكة الاستراتيجية وتعزيز آليات التعاون، وفيما بعد أفادت تقارير صحفية بانسحاب مصر من جهود إنشاء التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشهرته الناتو العربي، ولم يصدر أي نفي رسمي مصري لهذه التقارير.

كان رأيي دائماً أن أفضل ما في التجربة المصرية بعد يونيو ٢٠١٣ هو سياستها الخارجية التي كانت تُدار في ظل أصعب الظروف أمنياً واقتصادياً وسياسياً ومع ذلك كانت لها رؤيتها الواضحة النابعة من مصالحها الوطنية، وتمثلت هذه الرؤية في أبعاد أساسية أهمها الدفاع عن كيان الدولة الوطنية العربية ضد محاولات تفكيكها باعتبار ما ستؤدي إليه من فوضى شاملة ومزيد من تفاقم الإرهاب في المنطقة وتداعياته هذا كله على الأمنين المصري والعربي، وقد سببت هذه السياسة لمصر مشكلاته مع القرب الأصدقاء لكنها سهلت لها تبني مواقف متماسكة وفاعلة من الصراعات الدائرة على الأرض العربية، وجاء البعد الثاني تعزيزاً واضحاً للقدرة العسكرية المصرية وانعكاساً لإدراك التهديدات غير المسبوقة للأمن المصري من الاتجاهات كافة، وأهمية هذا التعزيز أنه يوفر الصدقية للمواقف المصرية الحازمة الفعلية والمعلنة تجاه حماية الأمنين المصري والعربي، ويتمثل البعد الثالث في السعي لإحياء الدور الإقليمي المصري الذي غاب طويلاً في حقبة الركود والتراجع، وإذا كانت السياسة المصرية تجاه الصراعات الدائرة على الأرض العربية والتصدي للإرهاب ووقف مد ما يُسمى تيار الإسلام السياسي قد تكفلت بإعادة الفاعلية لدور مصر العربي فإن جهوداً واعية حثيثة اتجهت لإفريقيا نقلت مصر من دولة ذات شبكة ضعيفة للعلاقات مع الدول الإفريقية منبوذة من الاتحاد الإفريقي بعد أن كانت قائدة لحركات التحرر الوطني فيها إلى دولة ذات سياسة إفريقية شاملة وفاعلة لا تتوقف عند المستويات الرسمية وإنما تتجه للشعوب قدر طاقاتها، وكم تسعدني عودة الوجوه السمراء إلى الظهور بكثافة في جامعة عريقة كجامعة القاهرة بعد أن كان نادراً لعقود سابقة، وكم أسعدني مغزى التسلسل الذي تمت فيه زيارة الرئيس للولايات المتحدة، فقد بدأ بزيارة لدولة إفريقية وانتهى بزيارة إفريقية أخرى والرسالة واضحة، وأخيراً يجيء مبدأ التوازن والتنوع في السياسة الخارجية المصرية، وإذا كانت هذه السياسة حريصة على استقرار علاقاتها بالولايات المتحدة وتعزيزها فإنها حريصة بالدرجة ذاتها على تنويع شبكة علاقاتها الدولية إدراكاً لأهمية الحفاظ على حرية الحركة المصرية وتعزيزها، وإن نظرة واحدة لهذه الشبكة التي تحتل فيها دول كروسيا والصين وألمانيا وفرنسا وغيرها مكانة لائقة تُظهر مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف، وقد توقفت أمام الرسالة التي بعث بها خمسة عشر عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي لوزير خارجيتهم يعبرون فيها عن دعمهم القوي الشراكة مع مصر لكنهم يبدون في الوقت نفسه قلقهم من تعميق العلاقات المصرية-الروسية بما في ذلك تواتر أنباء حول احتمال شراء مصر مقاتلات سو-٣٥ بنحو مليارى دولار، وطالبت الرسالة بومبيو بالإعراب عن قلقه من تعميق علاقة مصر بالكرملين بما في ذلك القرض الذي قدمته موسكو لبناء المحطة النووية في الضبعة والعمل على إعادة تقييم هذه القرارات التي تخاطر بجعل مصر تعتمد على روسيا مرة أخرى، وعلى الرغم من أن هذه الرسالة تعبر عن رأي أقلية من أعضاء المجلس فإنها من وجهة نظري خير شاهد على نجاح سياسة تنويع الشركاء المصرية.

الحلقة الرابعة: الحوسبة السحابية Cloud Computing

◄ د. على محمد الخورى

انتهينا في مقالاتنا السابقة بالتعرف على مفهوم شبكة إنشاء القيمة الاقتصادية الشاملة وأهمية ارتباط جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية بشبكة الإنترنت، والتي تجمع الأفراد والمؤسسات والحكومات. وتحدثنا في المقالة السابقة عن أهمية البنية التحتية الأساسية للاتصالات للوصول بجودة وسرعة عالية لكافة المناطق السكنية، وبشكل يحقق المساواة بين سكان المدن والقرى والمواقع النائية.

وسنركز في هذه المقالة حول موضوع مكمل لخدمات الاتصالات، وتشييد الارتباط باحتياجات الشركات والمؤسسات، حيث أنها ومن أجل أن تستفيد من مفهومات عصر الاقتصاد الرقمي ومزاياه فإنها يجب أن تستخدم التطبيقات والخدمات التي تتناسب مع غاياتها ومتطلبات عملها وبشكل آمن، ومنا تجد الشركات نفسها أمام أحد اختيارين:

الخيار الأول: أن تمتلك بنيتها التحتية التكنولوجية (من خوادم، ووحدات تخزين البيانات، وأجهزة الحماية وأن توفر شبكات الاتصال لوائح عملها داخل المبنى الواحد أو بأماكن ومدن ودول مختلفة، وحسب طبيعة الشركة كما ويتضمن هذا الاختيار الاستثمار في تطوير تطبيقات وبرامج متوافقة مع احتياجات المؤسسة التنظيمية وأن تتوافق مع التطويرات التي تنظم بعض مجالات الأعمال خاصة التجارية والمالية وكثيفة الخدمات. يرتبط هذا الاختيار بضرورة توظيف أقسام تقنية خاصة بالتشغيل والصيانة والرقابة والدعم الفني، وبالتالي تكاليف مرتفعة تظل كامل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي لا يمكنها تحمل التكاليف الباهظة لتشغيل واستدامة مثل هذه المنظومات.

الخيار الثاني: أن تلجأ المؤسسة إلى استثمار خدمات البنية التحتية سواء على مستوى التجهيزات أو التطبيقات، والتي أصبح يرمز إليه باسم خدمات الحوسبة السحابية (Cloud Computing) وهي عبارة عن حلول تقنية تسمح للأفراد والمؤسسات بتخزين البيانات أو التطبيقات أو استضافتها على خوادم أو مراكز بيانات مركزية عبر شبكات متصلة بالإنترنت ودون الحاجة إلى شراء أو امتلاك الأجهزة، وبموجبه تكون الرسوم بقدر الاحتياجات ونظام الاشتراكات السنوية، ولا تتطلب توظيف طواقم خدمة تقنية وهو ما ينعكس مباشرة على تقليص نفقات التشغيل والصيانة.

قد لا يكون الخيار الثاني هو الأمثل لجميع أنواع المؤسسات حيث أن بعضها قد تكون لديه متطلبات قانونية وأمنية ملزمة لأن تمتلك بنيتها التحتية وتديرها بشكل كلي تشمل كل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف المتخصصين والطواقم الفنية لإدارة هذه البنية التحتية.

ولكن، حيث يمكن أن نلاحظ بوضوح أن معظم الشركات اليوم أصبحت تلجأ لهذه الخدمات، خاصة الوافدة المتحدة خاصة ومع تطور قدرات هذه الخدمات للتعامل مع إدارة البيانات الضخمة (Big Data) والأمن السيبراني، ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى التطبيقات المتقدمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت خدمات متوافرة من خلال الحوسبة السحابية.

ولكن دعونا نفهم أكثر عن هذه التقنية التي أصبحت تتسع في رقعة انتشارها، وأصبحت تشكل منعطفاً جديداً في مسار التطور الاقتصادي العالمي، وسنتحدث عن الخدمات الرئيسية الثلاثة للحوسبة الرقمية والأسباب الرئيسية التي أصبحت تدفع المؤسسات لتبنيها ونماذج العمل الأربعة المرتبطة بها.

ولنبدأ أولاً بالخدمات الرئيسية الثلاثة التي توفرها الحوسبة السحابية:

١ - خدمات التطبيقات (Software As A Service SaaS): وهي طريقة يمكن من خلالها المستفيد من استخدام البرامج وفق نظام محدد للترخيص والاشتراك ومن أمثلة هذه الخدمة هي خدمات البريد الإلكتروني مثل (GMAIL, Hotmail, Yahoo) وغيرها، حيث يمكن للمشترك الوصول إلى بريده عبر أي متصفح، وبدون شراء وتثبيت البرنامج وصيانته والتي تبقى مسؤولية الجهة الموفرة للخدمة. ليس هذا النوع من التطبيقات فحسب بل أيضاً تستخدم كوسيلة تسويق للبرامج المؤسسية الكبيرة والتي يتم بيعها عن طريق الاشتراك السنوي للمؤسسات والتي بدورها تخصصها لموظفيها وتتمثل بها مثل برمجيات تخطيط وإدارة الموارد المؤسسية (Enterprise Resource Planning ERP).

٢ - خدمات منصات تقديم الخدمة (Platform As A Service PaaS): ويهتم بهذه الخدمة المطورون للبرامج والتطبيقات، حيث أنها توفر بيئات عمل تمكنهم من استخدام لغات برمجية لتطوير التطبيقات دون الحاجة إلى برامج أو أجهزة خاصة لتطوير أو اختبار أو تشغيل التطبيقات الجديدة. ومن أكبر الشركات التي تقدم هذه الخدمة هي أمازون وأوراكل وجوجل.

٣ - خدمات البنية التحتية (Infrastructure As A Service IaaS): توفر هذه الخدمة الوصول إلى نظم تشغيل افتراضية عبر شبكة الإنترنت، وبعبارة أخرى، تمثل هذه الخدمة «مركز بيانات» متكامل وتوفر على مدار الـ ٢٤ ساعة وبمواصفات أمنية قياسية، تمكن المستفيد من تشغيل أنظمته وتطبيقاته من خلالها. وتعد شركتا أمازون ومايكروسوفت من أبرز مقدمي هذه الخدمة.

وينظر المستفيدون إلى هذه الخدمة على مستوى العالم أنها تقدم أربع فوائد رئيسية وهي:

١ - تقليل الكلفة التشغيلية: تسمح للشركات والمستخدمين بالوصول إلى بياناتها وتطبيقاتها دون الحاجة إلى إدارة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، ولا تتكبد نفقاتها وصيانتها، والتي غالباً ما تكون مرتفعة وتمثل تكلفة رأسمالية إضافية للشركة.

٢ - السرعة والمرونة: يمكن القيام بالعديد من الأنشطة المؤسسية عبر الحوسبة السحابية وبسرعة فائقة ومن خلال نقرة زر، كما أنها مصممة للعمل بنظام ٧/٢٤.

٣ - إنجاز الأعمال والتركيز على المهام الرئيسية: استخدام هذا النوع من الخدمات قد يلغي الحاجة إلى الاعتماد على البرامج الحالية لتطوير وصيانة الأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وهياكل تنظيمية مساندة غير ضرورية، فضلاً عن أنه سيُغني عن الحاجة إلى وجود مبان وتجهيزات خاصة لغرف ومراكز البيانات في المؤسسات.

٤ - مستوى الحماية وأمن المعلومات: خدمات الحوسبة السحابية يمكن تصميمها للعمل بضوابط ومعايير أمنية عالية قياسية.

وتمثل أنظمة الحوسبة السحابية بمنظومات عمل مختلفة (Business Model)، يمكن اختصارها في أربعة نماذج رئيسية:

● السحابة العامة (Public Cloud): وتعد أحد أكثر النماذج انتشاراً، حيث تتوفر خدمات الحوسبة السحابية ببنية تحتية مشتركة مطروحة للجميع دون تخصيص.

● السحابة الخاصة (Private Cloud): وتقوم المؤسسات بتطوير مثل هذه السحابات الخاصة لتلبية احتياجاتها من البنية التحتية الحاسوبية سواء على مستوى الأجهزة أو على مستوى البرمجيات، ولا تتم مشاركة هذه الموارد مع الجهات الخارجية. وتأتي المؤسسات لهذا النموذج عندما يكون معيارياً أمن وخصوصية البيانات ومستوى التحكم هما المعيارين الأهم، حسب طبيعة هذه المؤسسات والتي غالباً ما تكون حكومية أو مصرفية.

● السحابة المجتمعية (Community Cloud): وفيها تتم مشاركة مركز البيانات وخدمات الحوسبة السحابية بين مجموعة من المؤسسات ذات الطبيعة أو الاهتمام المشترك أو التي تتلاءم مع مجتمع معين (مثل المؤسسات التعليمية أو البنوك وشركات التأمين، إلخ).

● السحابة المختلطة أو الهجينة (Hybrid Cloud): يجمع هذا النموذج بين واحد أو أكثر من النماذج السابقة بحيث تبقى الأنظمة مستقلة في مراكز الحوسبة السحابية، ولكنها تسمح بتبادل البيانات والموارد الحاسوبية بينها.

كانت هذه نبذة سريعة عن الحوسبة السحابية، والهدف الرئيسي من التعريف بهذه التقنية التي أصبحت تفرض نفسها على مجتمعاتنا كخيار استراتيجي، هو أن منظومة القيمة الاقتصادية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها، يمكن أن تزخر من العوائد الاستثمارية بأضعاف ما هو عليه اليوم، كما أنها تدعم متطلبات المرونة والسرعة أمراً عاملاً تنافسياً للمؤسسات.

وقد أظهرت دراسة لمجموعة بوسطن الاستشارية بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت على التكنولوجيات الفائقة على الحوسبة السحابية، ارتفعت إيراداتها بنسبة تفوق الـ ١٥٪ مقارنة بالشركات التقليدية. كما وجدت الدراسة تأثيراً كبيراً في نمو الشركات المعتمدة على هذه التقنية بضعف المعدل المتوسط من حيث فرص العمل التي أنشأتها، وهو ما ينعكس مباشرة على المنظومة الاجتماعية والاقتصادية في محيطها.

ووفقاً للإحصاءات الرسمية في دول الاتحاد الأوروبي، فإن أكثر من نصف الشركات الكبيرة (٥٦٪) وربع الشركات الصغيرة والمتوسطة (٢٦٪) في الدول الأوروبية تستخدم الحوسبة السحابية. ولكن الإحصاءات التجارية الأخرى تشير إلى أن هذا الرقم يتجاوز هذه التقديرات المتحفظة، إذ أنه ووفقاً لدراسات أمريكية أخرى، فإن النسب تصل إلى ٩٠٪ في الشركات مثل الملكية المتحدة على سبيل المثال.

وتشير الإحصاءات العالمية إلى أن تصل النسب العالمية لاستخدام خدمات الحوسبة السحابية لأكثر من الضعف خلال خمسة أعوام، وأن تنمو إيرادات شركات الحوسبة السحابية من ٢٧٢,٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٦٢٣,٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣، مع الإقبال المتزايد من المؤسسات على هذا النوع من الخدمات، خاصة ومع دخول الشركات العالمية الكبرى مثل أمازون ومايكروسوفت وعلي بابا وغيرها للتسويق والترويج لهذه الخدمات.

وبالنظر إلى إمكانات هذه التقنية، فإن مساهمتها في تسريع التحول الرقمي في المنطقة العربية أمر لا بد من الانتباه له، خاصة وأن هذه التقنية أصبحت تدعم تنافسية وأستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة. فحسب إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن هذه الشركات توفر وظائف لما يقارب ثلاثة أرباع قوة العاملين مصر، وهو ما تظهر معه مدى المساهمة المحتملة وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادية في المنطقة العربية، خاصة في ظل خطط التنمية التي تسعى للاعتماد أكثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بمختلف الدول العربية.

كما أن هذه التقنية تمثل فرصة مثالية لتطوير منظومة القطاع العام، وتمكين تحسين الخدمات وكفاءتها. ومن الأكيد أن الحكومات بدأت تتجه لتبني استراتيجيات وسياسات لنقل أنظمتها وخدماتها للحوسبة السحابية خاصة المرتبطة بتطبيقات تقديم الخدمات للمواطنين، وهو ما يؤدي لتطبيق وفورات ضخمة في الميزانيات المخصصة عادة لخدمات تكنولوجيا المعلومات كنتيجة لتطبيق هذه السياسات.

وقد استثمر كثير من دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير أنظمة معتمدة على الحوسبة السحابية تمكنه من خلالها تحقيق مكاسب إنتاجية مرتفعة، خاصة أن هذه الأنظمة مكنت الكادر الوظيفي من الاتصال بالأنظمة من أي مكان وفي أي وقت، وتحسين قنوات التواصل مع الموظفين والمتعاملين سواء.

ومعه، نأمل أن تدخل الاستثمارات العربية هذا المجال لتؤسس شركات عربية كبرى تنشئ مراكز بياناتها فوق الأراضي العربية وتديرها بأسلوب الوطن العربي وبالمعايير الدولية التنافسية. وهو مجال عمل يستوجب التنظيم التشريعي لتمكين الاقتصاد المحلي ووجود قوانين تنص على حماية حقوق المستخدمين وتأمين بياناتهم بشكل كامل، وتشجيع الجهات الحكومية والخاصة المحلية والعربية ونعتقد أن تأسيس هذه الشركات العربية فوق أراض عربية وخاضعة للقوانين المحلية سيكون عامل أمن واطمئنان كبيراً يشجع على التوسع في هذا النوع من الاستخدامات.

إجمالاً تمثل الحوسبة السحابية حلاً فريداً للمستثمرين لتشغيل نفقاتهم الرأسمالية المرتبطة بالبنى التحتية التكنولوجية ويحول النموذج الاستثماري التقليدي الكلف إلى نموذج استثماري ذي نفقات بسيطة جداً، وهو ما يعود على قدرة هذه المؤسسات الإنتاجية ويخفض من تكلفتها ويساهم في تعزيز وضعها التنافسي وهذا ما يسمى له متخذ القرار الاقتصادي بشكل عام.

ومع التحولات الرقمية المتسارعة، لا شك بأن الحوسبة السحابية تمثل خياراً مجدياً لتطوير العديد من التطبيقات الخاصة لقطاعات الأعمال المتخصصة مثل التعليم الرقمي والتطبيب عن بعد واستخدام الذكاء الصناعي في التشخيص الطبي، والتي سيصعب على أي جهة منفردة تحمل نفقاتها، ولكن سيكون مجدياً مع التوسع في قاعدة المستخدمين والمستفيدين. إننا نتوقع أن هذا النوع من الخدمات المتخصصة سيكون لها دور كبير في تطوير واقع قطاعات الأعمال المتخصصة ولا سيما في مجال مثل التعليم والذي بدأت معظم الدول بتبني منظومات تعليمية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وهو ما سينعكس إيجابياً بشكل كبير على أهداف تلك القطاعات وخططها التنموية.

ولا شك بأن المؤسسات اليوم تعترضها مخاوف عديدة مرتبطة بأمن البيانات والخصوصية التحول من مفهوم «الأصول التقليدية» إلى مفهوم «الكفاءة الافتراضية» لكن النهج الإداري والفكري التقليدي لا يتناسب مع عالم الاقتصاد الرقمي، الذي أصبح يقود العالم باتجاه واحد وأن المنافذ السابقة، خاصة مع الفرص التي يوفرها، والرتابة تحديداً بإيجاد فرص عمل جديدة، وعوائد استثمارية جانبية. ولعل الوقت سيظل العامل الجوهري الذي سيحسم الخيارات لصالح هذه التقنيات!

■ كاتب إماراتي

بريد الأهرام

الخميس ٢٠١٩/٤/١٨
فاكس: ٢٥٧٨٦٧١٥
barid@ahram.org.eg

نقطة البداية

أعلن الفريق مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس ورئيس المنطقة الاقتصادية للقناة، بدء تنفيذ الأعمال الإنشائية لأكبر مشروع للبتروكيماويات بمصر والشرق الأوسط «مجمع التحرير للبتروكيماويات» بمنطقة العين السخنة حيث يقام المشروع على مساحة خمسة ملايين م٢ بتكلفة استثمارية قدرها نحو ١١ مليون دولار على أن يتم تنفيذه خلال خمس سنوات، والمشروع يعد نقلة نوعية في تاريخ المنطقة باعتباره مشروعاً حيوياً يعتمد عليه في كثير من الصناعات في مصر وسيعمل على توفير أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل.

وأحسب أن هذا المشروع سيسهم بشكل فعّال في تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة من خلال إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على المواد الخام البتروكيماوية لتصنيع العديد من المنتجات النهائية المستخدمة في مختلف الحياة المعيشية، وسوف يضع مصر على خريطة الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق أقول: إننا في حاجة ملحة إلى نظرة شاملة وموضوعية لإعداد وتأهيل كوادر مصرية متخصصة للعمل في هذه المشروعات، ويبرز هنا دور الجامعات المصرية كالتزام قومي طويل المدى في إعداد وتأهيل تلك الكوادر، وتجدر الإشارة إلى أنه قد أنشئت حديثاً برامج نوعية متميزة في بعض كليات العلوم والهندسة ذات الصلة بالبتروكيماويات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما قامت به كلية العلوم بجامعة المنصورة من إنشاء برنامج تعليمي نوعي متميز تحت مسمى «البتروكيماويات وتطبيقاتها» يمنح درجة البكالوريوس، ويعمل هذا البرنامج على توفير بيئة تعليمية أكاديمية وبحثية متميزة تتوافق مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، والعمل على إعداد خريج ملم بكل المهارات العملية والفنية المتعلقة بمجالات تصنيع البتروكيماويات وتطبيقاتها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحالية، حيث إن مصر بها العديد من المصانع ذات الصلة بالبتروكيماويات، بل شرعت أيضاً في إنشاء المزيد من المشروعات العملاقة ذات الصلة، فإننا نناشد أبناءنا الطلاب الذين التحقوا بالكليات التي بها هذه البرامج أن يحرصوا على التسجيل فيها لنحقق درجة البكالوريوس في علوم البتروكيماويات وتطبيقاتها، الأمر الذي يحقق طموحاتهم نحو العمل عند التخرج في تلك المشروعات العملاقة والوصول بهم إلى أعلى درجات العمل المهني الراقي الذي يعود عليهم وعلى مصر بالنفع العام، لاسيما أن هناك برنامجاً تدريبياً مكثفاً يتم بتلك المشروعات يجتازه الطالب في أثناء فترة دراسته.

د. حسن على عثمان
جامعة المنصورة

لماذا يتمسكون بها؟

طرحت وزارة الإسكان الإعلان الحادي عشر لشقق الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل، ولا شك أن هذه الوحدات السكنية فرصة عظيمة نحو الحصول على فرصة سكن كريم خصوصاً في ظل مبادرة التمويل العقاري واهتمام الرئيس بهذا المشروع منذ إطلاق مبادرة المليون وحدة سكنية، ومنذ طرح الإعلان الأول وحتى الحادي عشر كانت هناك رغبة حقيقية في التيسير على المتقدمين حيث كان التقدم في السابق يتم بصورة يدوية عبر البريد أما الآن فإن التقديم يتم بصورة إلكترونية خالصة، حتى القرعة يجريها الحاسب الآلي دون أي تدخل بشري، كما أن الوزارة تسلك نهجاً يكون فيه المتقدم هو صاحب الحرية في ملء بياناته، ولا يتم التأكد منها إلا بعد وقوع الاختيار عليه من خلال استعلام ميداني، ولكن تبقى شهادة الدخل المعتمدة من محاسب قانوني بالنسبة للأعمال الحرة هي محل استفهام، حيث إن الجميع يعي فيهم المسئولون بوزارة الإسكان أو التمويل العقاري يعرفون أنها روتينية وصورية فقط فلماذا التمسك بها ما دامت هناك الضمانات الكافية لسحب الوحدة السكنية ممن يخالف القواعد أو الشروط أو عدم الوفاء بسداد الأقساط خصوصاً أننا جميعنا نعرف أن أصحاب الأعمال الحرة يتنقلون بين أعمالهم بين كل حين وآخر بحثاً عن الرزق الحلال، فما ذنبهم إذا تقدموا بمهنة في شهادة الدخل المقدمة، وحينما يأتي الاستعلام عنهم يكتشف أنهم في مهنة أخرى.. نرجو من المسئولين عن الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل نظرة لهذا الأمر.

حسام الدين عباس
أولاد سلامه - سوهاج

إزالات بالجملة

بالإشارة إلى الرسالة المنشورة في «بريد الأهرام» تحت عنوان «الإغلاق والغرامة» التي تضمنت انتشار الباعة الجائلين والإشغالات على الأرصفة ببعض المناطق بمحافظة القاهرة، نحيطكم بأن إدارة شرطة المرافق بمديرية أمن القاهرة وجهت العديد من الحملات بالعديد من المناطق، وأسفرت جهودها خلال الآونة الأخيرة عن رفع ١٧٦٥٢ حالة إشغال طريق متنوعة، وتحرير ٣٧٥٢ محضر إشغال طريق، و٧٦٦ محضر تلوث بيئة، و١٠٣٩ محضر بائع متجول، و٢٦٧ محضر عدم حمل شهادة صحية، كما تم تأمين تنفيذ ١٠٩ قرارات غلق إداري، و٩٩ قرار إزالة، وأربعة قرارات إخلاء وهدم.

لواء خالد فوزى
مساعد وزير الداخلية لقطاع الإعلام والعلاقات

إنه التراث الإنسانى

خسر التراث الإنساني كثيراً جراء الحريق الذي أصاب كاتدرائية نوتردام في باريس، فحتى الذي لم يزر هذا العلم الحضاري الكبير، فمن المؤكد أنه سمع عنه أو شاهد صورة، فهذه الكاتدرائية ليست ملكاً لفرنسا ولا تخص فقط الديانة المسيحية، بل تعد جزءاً من الإرث الإنساني كله، وربما هذا ما يفسر رد الفعل الكبير الذي شابه كثير من الألم والحسرة في شتى بقاع العالم ومن مختلف شعوب الأرض على اختلاف الديانات، فهذه الكاتدرائية مثل الكثير من المعالم الحضارية التي تعتبرها البشرية المتحضرة لا تخص أصحابها فقط بل تخص البشرية جميعها، ولهذا حزنوا، عليها بل أزعم أنها كانت الخبر الأول الذي حظي بالاهتمام والمتابعة في مختلف القنوات التليفزيونية، وتصدر أيضاً كثيراً من صفحات التواصل الاجتماعي تأبيناً وتعزية لكل المهتمين بالتراث والتاريخ.

محمد عبد الفتاح السرورى

مزيد من الاهتمام

لعل بكاء العالم لحريق كاتدرائية «نوتردام» في قلب باريس يعد جرس إنذار وتنبيه يجعلنا نستشعر أهمية وقيمة ما لدينا من آثار تاريخية وكنوز لا تقدر بثمن، فنسارع دون إبطاء لإتمام منظومة الأمن والحماية للمباني الأثرية من شبكات إنذار مبكر وحريق وكاميرات حول كل مبنى وتكليف رجال الأمن، فالوقاية مع بذل العرق والمال خير من البكاء فيما بعد على اللبن المسكوب، وتستدعي الذاكرة الشاهد السيئة لكثير من الآثار التاريخية التي تحتاج إلى ترميم، بل إن بعضها ينتقد النظافة ويئن من أكوام القمامة حول أسوارها نظراً لبعد الآثار عن العاصمة والشوارع الشهيرة مما يدخله في حيز الإهمال وعدم الاهتمام به وتركه لغوائل الزمن ينخر في مكوناته.. إن مصر أكبر مستودع في العالم للآثار والمباني التاريخية، فهي راعية لحضارة تضرب بجذورها في عمق عشرات القرون، ألا يستحق ذلك منا المزيد من الاهتمام؟

محاسب - صلاح ترجم

قل ولا تقل

يخطئ أحدهم عند وصف شخص غير رأيه أو موقفه أو توجهه أو سلوكه إلى النقيض بالقول (إن فلاناً تغير ٣٦٠ درجة) والصحيح أن يقول (١٨٠ درجة) !! إذ إن ٣٦٠ درجة تعني الدوران دورة كاملة أي العودة إلى نقطة البداية الأصلية أو جهة الانطلاق الرئيسية، ومن ثم يبقى الأمر على ما هو عليه دون تغيير، أما الدوران ١٨٠ درجة فيمثل نصف دورة فقط أي التوجه من جهة إلى الجهة المقابلة .. من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب أو من أعلى إلى أسفل أو ..إلخ؟

داليا محمد نجيب

أين راتبى؟

أنا موظف بإدارة السنطة الاجتماعية وحدة النشأة الجديدة، ولم أتقاض راتبي عن شهر سبتمبر ٢٠١٨، إذ تم تحويله إلى حساب آخر بالخطأ، وبناء عليه وجهت خطاباً إلى الجهة التي أعمل بها لاسترداده، لكن حتى الآن لم أصرفه.. فهل يعقل ذلك؟!

محمد إبراهيم عبده أبوالغيط

على الهواء

أرى أن الكثيرين من المذيعين والمذيعات على الفضائيات، من كثرة ما لديهم من ساعات بث لبرامجهم اليومية، لا يبذلون الجهد المطلوب في الاستعداد والتحضير قبل الحلقات، ويعتمدون على ما يلقنه لهم معدو البرامج، فيرتجلون ما يقولون، يشجعهم على ذلك كثرة الممارسة واعتياد الكاميرا، وأذكر أنه دعاني منذ سنوات مخرج أحد برامج الـ«توك شو» التليفزيونية التي تقدمها إعلامية شهيرة إلى إحدى حلقات برنامجها، وكان موضوعها «الرصيف» الذي اختفى من حياتنا، وذلك بمشاركة ثلاثة من أعلام المجتمع آنذاك، على الهواء مباشرة.

وتوجهت إلى مبنى التليفزيون بماسبيرو في موعدي، فاستقبلني المخرج، وشرع يحدثني في نقاط الموضوع التي سنتناولها، ثم توالى حضور الضيوف، وأخيراً حضرت المذيعة الشهيرة صاحبة البرنامج، ولم يتبق على البث المباشر للحلقة إلا عشر دقائق!. فلما دخلت سألت المخرج: «احنا عندنا إيه النهارده؟»، فأخبرها بموضوع الحلقة وهو «الرصيف» وسط دهشتي بالطبع، ثم شرع يعرفها بالضيوف واحداً واحداً، حتى وصلت إليّ، فلما علمت أنني طبيب عظام انتحت بي جانباً لتسألني رأيي في مشكلة مزمنة بإحدى ركبتيها، ثم يقطع